حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

الخطأ الغربي في سوريا

أنور بدر

من حق الدول الكبرى أن تختار السياسات التي تلائم مصالحها في العالم، شرط أن لا تتناقض هذه السياسات بشكل فاضح مع الالتزامات ومواثيق المعاهدات الدولية وحقوق الانسان التي تشكل بارومتر يجب أخذ مؤشراته بعين الاعتبار دائما. السياسة الأمريكية في سوريا تشكل نموذجا للخطأ الفادح الذي يدفع الشعب السوري ثمنه الآن، وربما تدفع ثمنه لاحقا الكثير من القوى الاقليمية والدولية أيضاً، فتلكؤ إدارة أوباما في السنة الأولى للثورة السورية كان يقوم على زريعة الخوف من التطرف الاسلامي في المنطقة، حين لم يكن في سوريا تطرفا أو قوى جهادية، لكن هذه السياسة شجعت على ولادة الكثير من المجموعات المتطرفة، والتي ساهم النظام أيضا برعايتها وأمدها بفرص الوجود والاستمرار، حين امتنع عن الحرب ضدها، طالما أن وجودها يعطيه المبرر الكافي للاستمرار في الحرب المجنونة ضد شعبه.

ورغم الأصوات الكثيرة التي ارتفعت داخل إدارة أوباما للتنبيه من هذا الخطأ، ورغم مواقف بعض أعضاء الكونغرس الجمهوريين الشجاعة في هذا المستوى، إلا أن نوعا من الغباء السياسي يدفع بإدارة أوباما لتكرار أخطاء الحرب ضد النظام الشيوعي في افغانستان، تلك الحرب التي شكلت حاضنة لولادة أشكال التطرف الاسلامي المتنوعة، يجري استعادتها الآن لتوليد أشكال جديدة من التطرف على رأسها التطرف الشيعي الذي تقوده إيران وتؤسس له منذ سنوات في المنطقة.

هذا الرأي لم يعد هامشياً، فها هو رئيس أركان الجيش البريطاني السابق، الجنرال ديفيد ريتشاردز، ينتقد تعامل حكومة بلاده مع الأزمة في سوريا، مضيفاً لمحطة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» بتاريخ ٩ آذار «إن فشل الحكومة البريطانية في دعم المعارضة السورية بشكل صحيح ساهم في تفاقم الأزمة الانسانية في البلاد».

واشار الجنرال ريتشاردز، الذي شغل منصب رئيس أركان الجيش البريطاني من ٢٠١٠ إلى تموز/يوليو ٢٠١٣ إلى أن «تزويد المعارضة السورية بمساعدات محدودة وليس بالدعم الكفيل بإحداث فرق حاسم على الأرض، أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني في سوريا».

وحذّر من أن «عدم التصرف بشكل حاسم ازاء ما يجري في سوريا، سيؤدي إلى انتقال أزمتها إلى أجزاء أخرى في المنطقة».

من جهة أخرى حذر السيناتور الجمهوري جون ماكين في مقابلة إذاعية من عواقب الأزمة السورية على كل الأطراف بما فيها الولايات المتحدة، وقال إن الحرب الأهلية في سورية تحولت إلى نزاع إقليمي.

وحمل ماكين، وهو عضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، إدارة الرئيس باراك أوباما مسؤولية تراجع قوات المعارضة السورية أمام القوات النظامية، ملقيا باللوم على الإدارة الأميركية التي لم تنتهز الفرصة التي أتيحت لها للإطاحة بالأسد، وذلك قبل انضمام حزب الله للقتال والذي كان له دور كبير في تغير موازين القوى.

وفي حديثه بمناسبة الذكرى الثالثة لانطلاق الاحتجاجات في سورية، تأسف ماكين لعدم تقديم المعدات اللازمة للجيش السوري الحر لخوض المعركة، وخصوصا إسقاط الطائرات التي ترمي بالبراميل المتفجرة على المدنيين.

هنالك نظرية غربية تقول بترك تلك القوى المتطرفة تنهي ذاتها عبر الصراع في سوريا، إلا أنها نظرية لم تتعلم من دروس التاريخ أي شيء، فصراعات القوى المتطرفة في افغانستان لم تنه ذلك التطرف بقدر ما شجعت على ولادة الكثير من الظواهر المتطرفة والمتطرفة النقيضة في افريقيا وآسيا وحتى في داخل أمريكا والدول الأوروبية أيضاً.

الافتتاحية

الثورة كفعل مستمر

سامي شيحان

ربما أصيب الكثير من المعارضين بحالة اكتئاب المعارك، إن صح التعبير، فتعدد المعارك خلال ثلاث سنوات من عمر الثورة، وتباين النتائج بين الربح والخسارة، يوفر لديهم جاهزية نفسية للاكتئاب، لمسناها مؤخرا بعد خسارة يبرود وقبلها في النبك وقارة وقبلهما في القصير، دون أن تعني أي من هذه المعارك أو الخسائر نهاية الثورة، فالثورة فعل مستمر حتى تحقيق أهدافها، فعل مستمر بالمستويات العسكرية والسياسية والإعلامية، ولا يجوز التوقف مع أي من النتائج الآنية، على أهمية تلك النتائج بالربح أو الخسارة، وتعميم الحالة فيما يتعلق بالثورة كفعل تغيير ديمقراطي مستمر.

من هذا المنظور يمكننا رؤية نتائج جنيف ٢ بشكل مختلف عن معنى النجاح أو الفشل، ويمكننا رؤية الكثير من المعارك العسكرية أيضاً، خاصة وأن سوريا لم تعد تلك المساحة الجغرافية المعزولة عن محيطها أو عن أحداث العالم، فإذا كانت روسيا قد احتلت القرم فإن شيئا من الأصداء سنسمعها بالتأكيد في سوريا.

في سوريا تتعرض الثورة الآن لأكبر عملية مضادة يمكن للقوى الاقليمية أن تشنها لدرء العدوى القادمة، ومصادرة أحلام الشعوب بالحرية والكرامة ومفهوم المواطنة المتساوية، لكن المهم أن قوى التغيير التي انطلقت، والشرائح الشبابية التي دخلت معترك الشأن العام، وامتلكت القدرة على المبادرة وخلق آليات التغيير التي بدأت بكسر تابوهات الكاريزما الشخصية، وتجاوز حاجز الخوف، أدخلت الأمة في أتون الفعل السياسي، ومنعت احتكار هذا الحقل من قبل الطغمة الحاكمة.

استراتيجية النظام الأخيرة في بلدة الزارة وفي يبرود وغيرهما تقوم على عزل المنطقة وقطع الماء والكهرباء ومنع وصول الطعام إليها، ومن ثم دكها بقذائف المدفعية والبراميل المتفجرة التي تلقيها المروحيات، تمهيداً لإفراغها من السكان، قبل دخول الآليات والميليشيات الطائفية للاحتفال بالنصر، وهو بذلك يتمكن من احتلال المنطقة عسكريا، لكنه بالتأكيد لن يحلم باستعادتها سياسيا، ولن ينتظر ترحيب المجتمع الدولي بذلك، حتى لو بقي صامتاً، لذلك لن ينتصر النظام.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٠) ٢٠١٤/٣/١٧

حزب «وعد»:

بين الضرورة ومحاولة الإخوان للتكيف؟

نبيل حيفاوي

منذ اكثر من سنة, تناقلت الوسائل الإعلامية, القريبة من حركة الإخوان المسلمين في سوريا, وتلك المهتمة بأوضاع الأطراف السياسية المعارضة, معلومات عن توجه في صفوف الحركة, لتأسيس حزب جديد, عرف لاحقا باسم: «الحزب الوطني للعدالة والدستور», واختصاره «وعد».

ولهذا الغرض عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في حزيران٢٠١٣, بمدينة استنبول, وبحضور ١١٠ عضواً.

وأوضحت أوساط القادة الكبار في الحزب, أن لحزب وعد برنامجا خاصا مستقل كلياً عن برنامج الإخوان المسلمين. يقوم على رفض الحكم الشمولي, ويلتزم بالمشاركة السياسية, وبتداول السلطة, ويعتمد الآليات الديمقراطية.

وجاء في تركيبة الحزب أن رئيسه محمد وليد حكمت, وينوب عنه نبيل قسيس. وفي هوية الحزب على لسان السيد صدر الدين البيانوني: أنه «حزب وطني ليبرالي» مفتوح لكل فئات الشعب السوري, لكن بمرجعية «إسلامية». وتتشكل هيئاته القيادية والتنظيمية من ثلاثة اتجاهات: ثلث من الإخوان المسلمين. وثلث آخر من الإسلاميين الوسطيين المعتدلين. والثلث الثالث من الوطنيين الليبراليين.

كما أكد الحزب دعمه للثورة السورية لتحقيق أهدافها في اسقاط النظام, مع تأكيد عدم وجود فصيل مسلح للحزب, والاكتفاء بإقامة مراكز تنظيمية في المناطق المحررة.

وعند واقعة تأسيس حزب بقرار من الإخوان المسلمين وباستقلال عنهم, تثار أسئلة بخصوص هذا التوجه:

هل تأسيس الحزب هو انشقاق داخلي, استدعى استيعابه واحتواؤه بالاعتماد على خبرات قادته الكبار وتجربتهم؟ فما جرى في صفوف الإخوان المسلمين في مصر, بعد سقوط نظام مبارك, وخروج اكثر من كتلة لتؤسس أحزابا خاصة بها بمنأى عن قيادة الحزب, ربما أعطى للقيادة السورية للإخوان إنذارا, ولفت انتباههم لاحتمال التصدع في صفوفهم, ولاستدراك النتائج السلبية لهكذا احتمال جاءت فكرة تأسيس «عهد» لمنع انفلات التناقضات والصراعات الداخلية وخروجها عن السيطرة؟

ورغم تأكيد قادة الإخوان أن حزبهم الجديد, ليس حزب واجهة, ولا هو ذراع سياسي يأتمر بإمرتهم, يبقى الباب مشرعا لتأويلات أخرى.

ثمة من يرى, أن الحملة الدولية الخليجية, باستثناء قطر, ضد القوى الإسلامية, وتحت عنوان: حظر ومكافحة القوى الإرهابية, وإعلان حركة الإخوان المسلمين, تنظيماً ارهابياً, هي الخلفية, أو أحد الأسباب التي جعلتهم يتوجهون للإعلان عن حزب «مستقل عنهم» ولا يتبنى برنامجهم.

ولعل ما جاء في برنامج وعد, من تأكيد المشاركة ورفض الشمولية, واحترام تداول السلطة, واعتماد الآليات الديمقراطية, كان قد أعلنته حركة الإخوان المسلمين في سوريا, في ورقة برنامجية سنة٢٠٠٤.

لكن ولا شك, أن تحديد ثلاث شرائح تتشكل منها بنية الحزب (ثلث اخوان, ثلث إسلاميين وسطيين, وثلث ثالث من وطنيين ليبراليين) هو الملمح الجديد في تاريخ الحزب وتركيبته. فهو لم يكن في ماضيه يحدد مثل هذا الاتجاه لعضويته.

وعلى العموم, فإن محاولة الإخوان مواكبة الضرورات الداخلية السورية, وتطوير الاتجاه المعتدل وافساح التنوع الداخلي, هو أمر إيجابي, ويفسح بالمجال للاقتراب أكثر من التيارات السياسية السورية المعارضة, وهو ما يعزز إيجابيا توازن الوضع الذاتي للمعارضة, ووضع حدود جديدة لعلاقات أطرافها.

وثمة نقطة هامة في موضوع حزب «وعد» فعلى ما يبدو أن قيادات شابة تتواجد داخل سوريا, هي صاحبة الحجم الأساسي في تركيبة الحزب. وهو ما يعوض عن العقود الأربعة الماضية, عندما تلقى الإخوان المسلمون ضربات قمعية, أنهت نشاطهم وحتى وجودهم في وسط المجتمع السوري.

وفي ظل تعاظم نشاط القوى الإرهابية تحت راية الإسلام, كداعش وسواها, فإن ولادة حزب مرجعيته إسلامية وسطية, تقبل بنقاط مشتركة مع قوى ليبرالية ويسارية, وتتقدم للمواطنين بصفتها تعبيرا عن حالة سياسية إسلامية, هو أمر يزعزع مرتكزات «القوى المتطرفة التي تعتمد الارهاب ضد الشعب بأطيافه المختلفة», وتكفِر على هواها, كل مسلم لا يخضع لأساليبها و «قوانينها».

في النشاط العملي, ستتضح قضية حزب «وعد», وما هي محركات إعلانه, وعلاقة برنامجه بالأهداف التي هبت الثورة لتحقيقها, الحرية, واسقاط النظام.

كيري وارتباكه الكيماوي!

ماجد حمود

في تصريح له قبل أيام, ربط كيري بين استكمال التخلص من السلاح الكيماوي الذي يملكه النظام, وبين الأزمة مع روسيا حول الوضع في أوكرانيا.

وأشار الى احتمال تعثر عمليات تدمير هذا السلاح.

في هذه الاثناء أعلن ناطقون لدى النظام, عن برنامج في آخر آذار, يقدم خطة السلطة لاستكمال التخلص من الكيماوي.

الغريب في تصريحات كيري, ما يكتنفها من لبس, فهل يقصد إدانة للتأخير والعرقلة, أم يمهد لاحتواء عملية التأخير المتعمدة, التي يقوم بها النظام؟ والقول بضرورة مجاراة تباطؤ نظام بشار ومناوراته بهذا الشأن.

وهل في ربطه عملية التأخير هذه, بما يحدث بين روسيا وواشنطن بشأن أوكرانيا, ما يشف عن احتمال: أفضلية التركيز على أوكرانيا, وترك الأزمة السورية في الخلف, بينما تزداد يوميا جرائم النظام شراسة ووحشية؟.

ما يلفت الانتباه في تصريحات كيري, ليس ما قاله بخصوص الكيماوي الذي تتلاعب به السلطة, إنما في مالم يأتي على ذكره بخصوص شأن آخر, لا يقل خطورة.

فما خرج به النظام على العالم, بإعلان ترشيح بشار للانتخابات الرئاسية في صيف ٢٠١٤, يعدُ استهتارا بالمجتمع الدولي, الذي تمسك واشنطن بأكثر مكوناته.

فالإعلان عن الترشيح, يعد ضربة نهائية لفكرة «الحل السياسي» عبر مفاوضات «جنيف».

وهو يعني من بين ما يعني, تصعيد النظام لحملته الوحشية على كل الأراضي السورية.

وما أعلنته موسكو, نيابة عن الأسد: إن سوريا ستلتزم بموعد ١٣ ابريل لاستكمال شحن الأسلحة خارج الأراضي السورية, هو التفاف على الجانب الأهم في قرار المنظمة الدولية. حيث ينص القرار على تدمير مصانع الكيماوي ايضاً, وليس تدمير الكمية (١٣الف) طن, الموجودة بحوزة النظام, وحتى هذه الكمية, من غير المؤكد أن النظام سيقوم بتسليمها لإخراجها خارج سوريا وتدميرها.

هل تقايض واشنطن بين موقفها من الأزمة السورية وبين أوكرانيا؟

لا يمكن الذهاب نهائياً لمثل هذا الاستنتاج, غير أن ما جاء على لسان كيري «بعدم تفاؤله» والاكتفاء بهذه الصيغة للتعبير, يثير الشك بما تفكر به الإدارة الأميركية, وارتباط هذا الجانب, بإدارة الظهر لما يقدم عليه النظام, وآخره إعلان ترشيح بشار لولاية جديدة؟

هل سنسمع تصريحات جديدة للإدارة الأميركية, تمهد لاستيعاب موقف التخلي نهائيا عن مسار «الحل السياسي» وفق صيغة جنيف١, التي وضعت المرحلة الانتقالية بمنأى عن استمرار مشاركة الأسد بهيئة الحكم الانتقالي؟

في الأحوال كافة, يفترض بقيادة الثورة السورية, وقيادة الائتلاف, وضع كل الاحتمالات بالحسبان, والتصرف بما يمكن من تخفيف خسائر الثورة, وتعزيز صمودها, لملء الفراغ الذي ينتج عن غياب دور حاسم وواضح للمجتمع الدولي, وللإدارة الأمريكية تحديداً.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٠) ٢٠١٤/٣/١٧

ساحات وشوارع وأشجار سوريا لم تسلم من قمع النظام

تحقيق ـ نعيم نصار

يذكر معتقل سوري سابق من عائلة الشربجي من أهالي داريا قبل الإفراج عنه في بداية الثورة السورية، أنّ رئيس جهاز المخابرات الجوية «جميل حسن» التقى بعدد من المعتقلين وكان هو بينهم ومن الدقيقة الأولى في ذلك اللقاء هدّد حسن المعتقلين قائلاً: «تريدون إسقاط النظام ها.. إذا كنتم تريدون إسقاط النظام فحتى الزفت الذي عبّدناه في الطرقات أيام حافظ الأسد سنقبّعه من الشوارع».

أوردت هذه الحادثة لتكون مدخلاً للحديث عن النظام السوري المستمر في التمادي والقتل والاعتداء على كل شيء، فكما أنه يقتل ويعتدي على الناس يومياً، فإنه يعتدي أيضاً على الجغرافيا السورية ويخرّبها، فشوارع سوريا وساحاتها ومساحاتها الخضراء كانت أيضاً هدفاً لإجرامه، ومن يمرّ بحمص عاصمة الثورة السورية سيرى في شوارعها العجب العجاب من اعتداءات، ليس أقلّها تلك الغرفة التي بنيت في منتصف الطريق تماماً كمحرس لعناصر أحد الحواجز!

من يدخل هذه الأيام إلى العاصمة دمشق عن طريق أوتستراد درعا، سيرى ماذا فعلت قوات النظام، فأكياس الرمل التي تشكّل جدراناً لحماية الجنود والموزعة على أطراف الحواجز، تكاد تكون سمة من سمات كل شوارع سوريا ومن ضمنها هذا الشارع، كما أضاف الجنود صوراً كبيرة للطاغية معلقة بشكل ظاهر على كل الحواجز، لتكون جزءً من الحرب النفسية التي يشنها النظام على الشعب، وتمّ إغلاق كل النوافذ والممرات على أطرافه وفي منصفاته بأكوام التراب، بحيث تحول الأوتستراد إلى جبهة حربية ساخنة.

بتاريخ ٢٢ شباط الماضي نشر الصحفي السوري «عمر الشيخ» في صحيفة الأخبار اللبنانية تحقيقاً عن دمشق وساحاتها وعنونه بـ «ساحات دمشق ليس للتاريخ أثر» حكى فيه وجع الشوارع والساحات في دمشق هذه الأيام، فالطرقات تغيرت ملامحها، ويمكن أن يغلق أي طريق مفتوح في أي لحظة، وبالقرب من دوار كفر سوسة الشوارع شبه مغلقة، وفي المكان ذاته مسجد الرفاعي الذي انطلقت منه المظاهرات في الأشهر الستة الأولى، هذا المسجد لا يبعد عن إدارة أمن الدولة عشرات الأمتار، بعض الشوارع تغيرت وظيفتها وصارت تحتضن السواتر الإسمنتية المسلّحة فقط.

يروي «الشيخ» قصة بعض الساحات التي احتضنت مسيرات للموالين مثل ساحة الأمويين، بينما مرّت من ساحة عرنوس قرب شارع الحمرا وساحة الشهبندر على بعد أمتار من وزارة المالية عدة مظاهرات طيّارة للمعارضة، وفي ساحة السبع بحرات ألغي المدخل القريب من مصرف سوريا المركزي حتى إدارة التجنيد العام، وصولاً إلى جامع الإيمان الذي اغتيل فيه الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، وتحوّلت الساحة الشهيرة إلى نصف دائرة، زاويتها المطلة على شارعي العابد و٢٩ أيار تشرف عليها سيارة «مكافحة الإرهاب» مع عناصر أمنية تمسك بمفارق الطريق لتأمين سيارات أعضاء مجلس الشعب قرب بوابة الصالحية أمام مقهى الروضة، وعن ساحة المرجة يذكر: «كانت ساحة المرجة مزاراً لأهل المحافظات البعيدة، اليوم صارت لأكياس الرمال والحواجز والخوف والمهجرين».

طبعاً لم يبق شارع فرعي في دمشق مفتوحاً أمام السيارات، معظم الشوارع الفرعية أغلقت بأكوام التراب، والحواجز التي انتشرت في عموم شوارع دمشق الرئيسية وزعت العبور إلى خطين أحدها «عسكري، و آخر مدني» وقسّمت الطريق إلى نصفين عبر وضع الدواليب والبراميل غير المتفجرة.

ومن يراقب كمّ السيارات العابرة على الخطوط العسكرية يفاجأ بعددها الهائل بالقياس إلى الخط المدني، ولكن منذ عدة شهور قامت الأجهزة الأمنية بمنع عبور سيارات العمومي الصفراء من الخطوط العسكرية حتى لو كان راكبها يحمل بطاقة تخوّله الدخول والعبور منها.

الصحافة المحلية التابعة لحكومة النظام لا تستطيع الاقتراب نقدياً من أي موضوع عسكري أو أمني، وحده المدح فقط، و إذا تكلمت عن شوارع دمشق فهي تستقوي على سيارات المدنيين التي دخلت ضمن حالة الفوضى والتخريب الذي فرضته قوات النظام وانتشارها في كل مكان.

فها هي صحيفة تشرين التابعة لحكومة النظام وفي صفحة «أحوال الناس» تنشر صورة عن تخريب الأرصفة بتاريخ ٢٨ شباط الماضي مع تعليق ملخصه: أن الإنسان يحتار في تفسير أو تبرير بعض السلوكيات، خاصة تلك التي تلحق الأذى والضرر وتؤدي إلى تخريب الأملاك العامة، فأيّ إحساس بالمسؤولية عند ذاك السائق الذي أوقف شاحنته بالقرب من محطة الوقود في نهر عيشة، والتي يبلغ وزنها عشرات الأطنان فوق الرصيف مما أدّى إلى فرط وتفكيك بلاطاته وتفتيتها، وطبعاً يختم كاتب التعليق كلماته بالطلب من الجهات المعنية معالجة هذا التخريب.

على بعد مئات الأمتار من محطة نهر عيشة، وعلى أوتستراد درعا وبالقرب من سوق الخضار المشهور تقف عدة دبابات على طرفي الطريق بعد أن تحوّل وجودها إلى جزء من الشارع، حتى أن السوريين العابرون لهذا الأوتستراد يسخرون بألم ويطلبون من سائقي السرافيس التوقف على موقف «الدبابة».

و ضمن سياسة النظام المستمرة في تطويع وإخضاع السوريين، بدأت منذ أكثر من شهر حملة لدهن كل واجهات المحلات في شوارع المدن التي يسيطر عليها بألوان العلَم الوطني، فتحولت معظم الشوارع التي نفذت تعليمات الأجهزة الأمنية إلى ذلك الشكل الموحد المتشابه المقيت، حسب ما يروي السوريين، مع العلم أن تكلفة دهان واجهة كل محل تصل لحدود الـ٣٠٠٠ ل.س، وذلك كفعل وردّ من قبل النظام على علم الاستقلال الذي يميز الثورة السورية المستمرة.

في شوارع دمشق ومحلاتها وبقية المناطق التي يسيطر عليها جيش النظام ينتشر جنود النظام وشبّيحته المدججين بأسلحتهم، ويحكي لنا أحد أصحاب المحلات في دمشق عن الرعب الذي أصاب أحد الأطفال من رؤية البارودة الروسية ومخازن الطلقات مع أحد الجنود الذي دخل إلى المحل بغاية التسوق برفقة زميل له.

يحكي «ثائر» الطالب الجامعي والذي يسافر دائماً إلى بلده في الساحل عن المجازر التي ترتكب بحق الأشجار في شوارع سوريا، فالداخل إلى حمص سيرى مشاهد الأشجار المقطوعة في منتصف الطريق وذلك قبل الدخول في المدينة، والظاهر أن قوات النظام قطعتها بحجة الوضع الأمني وضرورة مراقبة الطريق من مختلف الزوايا، وفعلت تلك القوات الشيء نفسه في أي مكان تواجدت فيه، فهي تقطع الشجر وتترك وراءها الموت والخراب وكتابات جنودها وشعاراتهم التي تلقنوها من فم الطاغية وكتبوها بخطوط رديئة ومنها: (أبطال الفرقة الرابعة إن عدتم عدنا ـ من هنا مرّ جنود الأسد ـ أبطال الفرقة الثالثة مرّوا من هنا يا عرعور يا لوطي ..) إضافة لشعارات: «الأسد أو نحرق البلد ـ عادوك وما عرفوا مين أبوك ـ وصغيرة يا كبير.. ».

ترى بعد كل هذا الدمار والخراب الذي تفعله قوات النظام السوري هل يكفي أن نقول بأن شوارع سوريا وساحاتها هي الأخرى تبكي وتعاني؟ ولعل أسواق حلب التاريخية التي قصفتها قوات الطاغية خير شاهد على ما نقول.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٠) ٢٠١٤/٣/١٧

لجنة التحقيق الأممية: الهجمات وحصار المناطق المدنية

مركز أنباء الأمم المتحدة ٥ آذار ٢٠١٤

أفاد آخر تقرير للّجنة الدولية المستقلة بشأن سوريا المزمع تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٨ مارس آذار الجاري بأنّ الهجمات واسعة النطاق والحصار المفروض على المناطق المدنية في سوريا من قبل القوات الموالية للحكومة يؤديان إلى الإصابات الجماعية وسوء التغذية والمجاعة.

وقالت اللجنة إنه لا بد من التوقف الفوري عن القتال الجاري حول مخيم اليرموك ومناطق أخرى في ريف دمشق كي تصل إمدادات المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين. وللمرّة الأولى قامت اللجنة بتحديد هوية الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والتي قامت بارتكاب التعذيب كجريمة ضد الإنسانية في محافظة الرقة. وبحسب استنتاجات اللجنة فإنّ كلا الطرفين، أي القوات الموالية للحكومة وكذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، قاما بارتكاب المجازر.

وصرّح السيد باولو سيرجيو بينيرو، رئيس اللجنة بأنّ: «الإفلات المطلق من العقاب الذي يسود النزاع الذي يدخل الآن عامه الرابع، هو أمر غير مقبول تماماً. يجب محاسبة قيادات كلا الطرفين عن الانتهاكات التي تقوم بها العناصر التابعة لها، وعلى هذه القيادات اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الانتهاكات»، مُضيفاً أنّ اللجنة تقوم بتحديث قائمتها السرية التي تحتوي على أسماء الجناة المشتبه بهم.

ويغطي التقرير الأخير التحقيقات التي أجريت من ١٥ تموز ٢٠١٣ ولغاية ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٤، ويستند على ٥٦٣ مقابلة وإلى ما جُمع من أدلة أخرى.

ولقد خلصت اللجنة بأنّ المستشفيات والعاملين في المجال الطبي والإنساني والممتلكات الثقافية قد تم استهدافها عمدا، في تجاهل صارخ لوضعية هذه الأماكن كأعيان تتمتع بحماية خاصة بحسب القانون الدولي.

أمّا التحقيق الذي أجرته اللجنة بخصوص الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية فخلُص إلى أن غاز السارين استخدم في مناسبات متعددة. ولقد تعذر تحديد هوية مرتكب الجريمة بحسب معيار الإثبات الذي تنتهجه اللجنة.

وبحسب التقرير فقد فشل مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء حالة الإفلات من العقاب. «لقد أتاح هذا التقاعس مجالاً لتكاثر العناصر الفاعلة في سوريا، كل يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة، مما يسهم في التطرف وتصاعد العنف.» ويدعو التقرير الدول التي لها تأثير على الطرفين في الجمهورية العربية السورية للعمل على ضمان امتثالهما لقواعد القانون الدولي الإنساني.

علما أنّ هذا التقرير هو سابع تقرير تقدمه اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان منذ أن بدأت اللجنة بتوثيق انتهاكات القانون الدولي داخل سوريا في آب ٢٠١١. ولقد قامت اللجنة أيضاً بإصدار خمسة تقارير دورية تحديثية وورقتين متواضعتين. واللجنة هي من أطول لجان التحقيق مدة. وكان مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد قام بتكليف اللجنة التي تضم السيد باولو سيرجيو بينيرو (رئيسا)، وكارين أبو زيد كونينغ وكارلا ديل بونتي، والسيد فيتيت مونتاربورن، وذلك للتحقيق بجميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وتوثيقها. كما تمّ تكليف اللجنة بالتحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتوسعت ولايتها مؤخراً لتشمل «التحقيق في جميع المجازر».

للإطلاع:

http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=#20682.UyBLrj9_uFk

تضاعف عدد الأطفال الذين يعانون خلال العام الثالث من النزاع السوري

اليونيسف ١١ آذار ٢٠١٤

عمّان/ الأردن، بينما يقترب النزاع في سوريا من نقطة تعيسة أخرى، أصبح عدد الأطفال المتأثرين نتيجة الأزمة ضعف ما كان عليه قبل عام، وذلك بحسب تقرير جديد لليونيسف. الأطفال الذين يتعرضون للأذى الأكبر هم مليون طفل داخل سوريا عالقين في المناطق المحاصرة أو في مناطق من الصعب الوصول إليها أو تقديم المساعدات الإنسانية فيها بسبب استمرار العنف.

ويركز التقرير المعون «تحت الحصار- الأثر المدمر على الأطفال خلال ثلاثة أعوام من النزاع في سوريا» على الضرر الهائل الذي أصاب ٥,٥ مليون طفل سوري من المتأثرين من النزاع، كما يطالب بوضع حد فوري للعنف وبزيادة الدعم للمتضررين.

يستند التقرير على مجموعة من الأحداث المنقولة على ألسنة أطفال تعرضت حياتهم للتدمير خلال ثلاثة أعوام من الحرب كما يسلط الضوء على الصدمة النفسية التي يعاني منها الكثيرون. يعاني أطفال مثل عدنان ابن الأربعة أعوام الذي فرّ مع عائلته إلى لبنان، من الندوب في وجهه نتيجة قصف منزله. ولا يزال يعاني من الاضطراب العاطفي. وتقول والدته «يبكي عدنان طوال الليل. يخاف من كل شيء ويخاف عندما نتركه وحده ولو لثانية واحدة».

تقدر اليونيسف أنّ ٢ مليون طفل بحاجة إلى دعم نفسي وعلاج مثل عدنان. ويقول أنثوني ليك المدير التنفيذي لليونيسف: « بالنسبة لأطفال سوريا فإن الثلاثة أعوام الماضية كانت الأطول في حياتهم. هل عليهم تحمل عام آخر من المعاناة؟»

يحذر التقرير من أنّ مستقبل ٥,٥ مليون طفل في داخل سوريا ولاجئين في دول الجوار معلق في الهواء بينما يسبب العنف وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية والضيق النفسي الشديد وتدهور الوضع الاقتصادي للعائلات في تدمير جيل كامل.

مُنبهاً إلى معاناة الأطفال وعائلاتهم العالقين في المناطق الخاضعة للحصار على مدى شهور طويلة. إذ ينقطع أولئك الأطفال عن الإغاثة ويعيشون بين دمار المباني ويعانون للحصول على الطعام. ويعيش الأطفال في تلك المناطق بدون أي نوع من الحماية أو الرعاية الصحية أو الدعم النفسي والوصول المحدود للغاية إلى المدارس. في بعض الحالات -تعتبر هي الأسوأ- تم استهداف الأطفال والنساء الحوامل عمداً من قبل القناصة مما تسبب بمقتلهم أو أصابتهم بجراح.

أمّا في الدول المضيفة فقد أصبح ١,٢ مليون طفل سوري لاجئين يعيشون في خيام أو في المجتمعات المضيفة التي تعاني هي أيضاً من الضغط، وإمكانية وصول أولئك الأطفال إلى المياه النقية والطعام المغذّي وفرص التعليم محدودة للغاية.

كما ويقول التقرير أنّه وبعد ثلاث أعوام اضطرّ أطفال سوريا أن يكبروا قبل سنهم. وتقدر اليونيسف أنّ واحداً من بين كل عشر أطفال يعمل الآن وان من بين كل خمس حالات زواج بين اللاجئات السوريات في الأردن فان حالة واحدة هي لطفلة تحت سن ال-١٨.

ختاماً يُناشد التقرير المجتمع العالمي لاتخاذ ست خطوات مصيرية وهي:

١) الوقف الفوري لدوامة العنف الوحشية في سوريا

٢) ضمان الوصول المباشر الى ١ مليون من الأطفال الذين لم نتمكن من الوصول اليهم

٣) خلق بيئة مناسبة لحماية الأطفال من الاستغلال والأذى

٤) الاستثمار في تعليم الأطفال

٥) مساعدة شفاء الأطفال من الداخل بواسطة العناية النفسية

٦) تقديم الدعم للمجتمعات والحكومات المضيفة من اجل التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي يتركه النزاع على العائلات.

ويقول ليك: «على هذه الحرب أن تنتهي ليتمكن الأطفال من العودة إلى بيوتهم وإعادة بناء حياتهم الآمنة مع عائلاتهم وأصدقائهم. على هذه السنة المدمرة الثالثة ان تكون الأخيرة».

للإطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.unicef.org/arabic/media/72812_24327.html

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٠) ٢٠١٤/٣/١٧

قطر التي تثير الأسئلة

محمد سليم

عاد الدور القطري ليثير الحيرة مجدداً، ولاسيما بعد الأنباء عن لقاءات جمعت بين غانم الكبيسي رئيس المخابرات القطرية ومسؤولين أمنيين سوريين أثناء المفاوضات التي أفضت إلى الإفراج عن راهبات معلولا.

قبل ذلك كنا قد شهدنا انفتاحاً قطرياً على إيران وحزب الله، عندما زار وزير الخارجية خالد العطية طهران قبل ثلاثة أسابيع حيث التقى بوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، وكذلك عندما زار السفير القطري في بيروت الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله.

يأتي هذا الاقتراب من «محور الممانعة» في وقت تشهد فيه قطر أزمة غير مسبوقة في علاقاتها بثلاث دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. فهل نحن أمام تغيير قطري في الموقع والاصطفاف والمواقف؟ وهل نكون أمام انقلاب قطر على دورها في الثورة السورية؟

ولكن، قبل ذلك، ما سر الأزمة التي تفجرت فجأة بين قطر وشقيقاتها الثلاث؟

هناك سبب جوهري وحيد وهو دعم قطر اللامحدود لجماعة الإخوان المسلمين، في مصر وفي جميع البلدان العربية، ومعروف أن السعودية تملك حساسية خاصة إزاء الجماعة وتنظر بريبة إلى برنامجها الذي ينطوي على طموحات من شأنها تقويض الزعامة السعودية المعنوية للعالم السني، كما أن نشاط الجماعة في الإمارات أقلق المسؤولين هناك وشكل تهديداً للنهج الخاص الذي تسلكه الدولة العربية الأكثر انفتاحاً..

بالمقابل فإن تبني قطر للإخوان، وغيرهم من تيارات الإسلام السياسي، ليس أمراً طارئاً أملته اعتبارات تكتيكية، بل هو استراتيجية ثابتة تم الاستثمار فيها مالياً وسياسياً وإعلامياً، وإذا كان هذا التبني قد تكشف بوضوح مع بداية الربيع العربي إلا أن جذوره تعود إلى قبل ذلك بسنوات، وتحديداً مع وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى سدة الحكم. فقد جاء الأمير الشاب وقتئذ بطموحات كبيرة ليحكم بلداً صغيراً وغنياً فأراد أن تلعب بلاده دوراً يفوق حجمها، فكانت قناة الجزيرة وكان التحالف مع الإسلام السياسي. ووفق قراءة الحكم القطري فإن الإسلام السياسي هو الحامل الأمثل للطموحات القطرية. هكذا، وبدفع من النموذج التركي، لعب القطريون دور العراب للإسلاميين، فزكوهم في المحافل الدولية وتوسطوا بينهم وبين الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. وبسبب ذلك نشب الصدام مع السعودية، وهو إذ كان خفياً في تونس وليبيا فإنه سرعان ما ظهر للعلن في مصر، وخاصة بعد انقلاب السيسي على حكم الإخواني محمد مرسي.

الإخفاق المصري لم يفت في عضد القطريين الذين حولوا زخم دعمهم نحو إسلاميي ليبيا وتونس وسوريا، وإذا كان ذلك يجعلهم في مواجهة السعودية فإنه في المقابل لا يقربهم من النظام السوري. إن وقوفهم خلف إسلاميي سوريا لا بد أن يكون على حساب النظام لاسيما أن الهدف النهائي هو إيصال هؤلاء الإسلاميين إلى حكم دمشق.

أما زيارة العطية إلى طهران فتُقرأ من زاوية البحث عن مخرج من الاستعصاء الذي يضغط على جميع الأطراف المعنية، وحسب ما تسرب عن هذه الزيارة فإن القطريين يحاولون تجديد علاقتهم القديمة المتميزة بإيران من أجل إيجاد حل وسط يرضي الطرفين، وربما أراد القطريون استثمار العلاقة الحميمة التي ربطت إخوان مصر بطهران في محاولة لإقناع الإيرانيين بإمكانية تكرار التجربة في سوريا. ويبقى مستبعداً أن يكون العطية قد ذهب ليعلن تنصل بلاده من موقفها والانضمام إلى الركب الإيراني لأن هذا سيكون عملاً مجانياً لا ينتج عنه إلا خسارة قطر لدورها ولمشروعها الذي دفعت من أجله الكثير.

قصارى القول أن قطر ربما تكون على أعتاب تغيير تكتيكي في أسلوب تعاطيها مع الأزمة السورية، ولكنها تبقى بعيدة تماماً عن إجراء تغيير جوهري في موقفها وغايتها.

القصة لا تبدأ من هنا

ياسر عطا الله

يحلو للبعض أن يسرد القصة السورية مبتدئاً من النصرة وداعش، وكأن المحنة التي نعيشها منذ ثلاث سنوات ما هي إلا نتاج لأفكار الجولاني أو لأفعال البغدادي، وكأن هذين القائدين المتطرفين هما من انتزعانا عنوة من عالمنا المثالي الذي كان اسمه «سورية الجميلة»..

لا ينكر عاقل الدور السلبي الذي لعبه التنظيمان المتطرفان في سوريا، ولا يحاجج أحد في تجاوزات النصرة ولا في جرائم داعش، ولا يجادل مراقب في أن دخول الاثنين على خط الثورة قد شكل تطوراً خطيراً زاد التعقيد تعقيداً وعجل في تحول الثورة إلى حرب ضروس لها رائحة طائفية.. ومع كل ذلك فمن المؤكد أن القصة لا تبدأ من هنا.

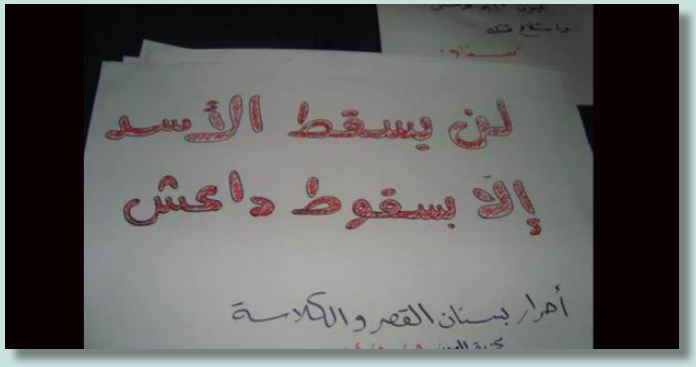

دشنت النصرة عملياتها العسكرية في آذار من العام ٢٠١٢ لتلحقها داعش بعد سنة تقريباً (نيسان ٢٠١٣)، فماذا عن العام الذي سبق هذا التاريخ؟ ماذا عن شلالات الدم التي طافت في شوارع سوريا؟ ماذا عن المدن المدكوكة والبلدات المهجورة والقرى المخربة؟ ماذا عن عشرات الآلاف من الضحايا ومئات الآلاف من المعتقلين والمفقودين؟ ماذا عن الميليشيات الطائفية المتطرفة التي راحت، تحت راية الدفاع عن العلمانية، تزرع الرعب في كل مكان؟

من يقصر المحنة السورية على الإرهاب والتطرف الدينيين وعلى تنامي السلفيين كأنما يوحي لنا أن العام الأول للثورة كان وقتاً بهيجاً، أمضيناه في كرنفالات مرحة أسميناها مظاهرات، وألعاب نارية بديعة أسميناها حرباً، واستعراضات جوية احتفالية أسميناها قصفاً بالطيران..

مشكلتنا مع هذا السرد المضلل أن الذين يريدون أن يبدؤوا من هنا يريدون أيضاً أن ينتهوا هنا، فالأزمة التي انطلقت مع الإرهاب السلفي إنما تنتهي بالقضاء على هذا الإرهاب، وبعدها يتسنى لنا العودة إلى حيث كنا.

حسناً لنجاري هذا الرأي قليلاً، ولنفترض أن عقارب الساعة يمكنها العودة إلى الخلف، كما يمكننا نحن أن نعود إلى ما كنا عليه.. ها نحن في سوريا ما قبل الثورة، تحديداً في يوم ١٤ آذار من العام ٢٠١١ فكيف هي صورة سوريا في هذا اليوم؟

اقتصاد فاشل قائم على خطة وحيدة مفادها استمرار النهب إلى ما لانهاية. بطالة كبيرة ومتنامية، وفرص عمل شبه معدومة، وإنتاج شبه وهمي، وقطاع عام متآكل، وتفاوت طبقي حاد..

قضاء فاسد ومسيس، وتعليم متخلف يضخ كل عام الآلاف من البغاوات إلى الشوارع، وسلك شرطة مهلهل ومنخور بالفساد، وإعلام خشبي لا ينتج إلا الأكاذيب والشعارات الزائفة..

وما علاقة السلفيين بكل ذلك؟

على حد علمنا فإن أي سلفي لم يدخل سلك القضاء أو سلك الشرطة أو يستلم حقيبة وزارة الاقتصاد أو يعمل أستاذاً جامعياً أو يتسنم منصباً إعلامياً.. منذ نصف قرن على الأقل.

ببساطة: القصة لم تبدأ مع ظهور السلفيين ولن تنتهي بذهابهم.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٠) ٢٠١٤/٣/١٧

سوريا.. صيف هذا العام

هشام القاسم

يصعب المجازفة بالحديث عن موعد حاسم في مسار المحنة السورية، ذلك أن شبح اللانهاية هو الذي يخيم الآن على الأجواء والمشاعر والتحليلات.

ومع ذلك يستطيع المرء، بكثير من الحذر وبأقل قدر من اليقين، أن يتحدث عن صيف العام الحالي بوصفه محطة هامة تنطوي على مؤشرات وتحمل بعض الأجوبة. ولماذا هذا الصيف؟

أولاً هناك الانتخابات الرئاسية التي ستأتي إثر نهاية الولاية الحالية لبشار الأسد في تموز القادم، ولا نحتاج إلى إعلان رسمي بترشيح الرئيس لنفسه ولاية جديدة، فالمؤشرات، بل الأدلة القاطعة، تتكاثر يوماً بعد يوم. المسيرات «الشعبية العفوية الحاشدة» التي انطلقت بروفاتها في أكثر من بلدة وقرية وحي، والتحضيرات الجارية على قدم وساق للمسيرة الكبرى التي ستكون دمشق مكانها على الأرجح، والحملات الإعلامية المكثفة والتي تركز على نقطة وحيدة: «لا بديل الآن ولا في أي آن عن القائد الضمانة».. كلها وقائع تنبئنا بشخصية المرشح الذي سيغدو فائزاً بشكل تلقائي ومؤكد.

في هذا السياق يأتي القانون الجديد للانتخابات العامة في سورية ليكمل المهمة ويعطيها الغطاء الشرعي الشكلي، وجوهر هذا القانون ومهمته الأساسية استبعاد أي من رموز المعارضة الحقيقية من إمكانية الترشح، مع تفصيل الشروط والمتطلبات لتلائم اسماً بعينه. يشترط القانون في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية أن يكون:

ــ متماً الأربعين من عمره في بداية العام الذي يجري فيه الانتخاب.

ــ أن يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية بالولادة من أبوين متمتعين بالجنسية العربية السورية بالولادة.

ــ أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة أو مخلة بالثقة العامة ولو رد إليه اعتباره.

ــ ألا يكون متزوجاً من غير سورية.

ــ أن يكون مقيماً في الجمهورية العربية السورية مدة لا تقل عن ١٠ سنوات إقامة دائمة متصلة عند تقديم طلب الترشيح.

ــ ألا يحمل أي جنسية أخرى غير جنسية الجمهورية العربية السورية.

ــ ألا يكون محروماً من ممارسة حق الانتخاب.

ــ يجب أن تتضمن الدعوة تاريخ الانتخاب، ويُعلم طالب الترشيح رغبته في ترشيح نفسه إلى انتخابات رئيس الجمهورية لمجلس الشعب كي يتسنى له الحصول على تأييد الأعضاء لترشيحه.

ــ لا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان طالبه حاصلاً على تأييد خطي لترشيحه من ٣٥ عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب، ولا يجوز لأي من هؤلاء الأعضاء أن يؤيد أكثر من مرشح واحد لرئاسة الجمهورية.

هكذا فثمة ثلاثة أو أربعة أفخاخ في هذه الشروط، فالمادة التي تتحدث عن التمتع بالحقوق السياسية والمدنية.. تطيح بفرصة كل أعضاء الائتلاف الوطني، على سبيل المثال، ذلك أن هؤلاء مطلوبون لـ «العدالة» السورية بتهمة «الإرهاب»، وقد اتخذت بحقهم إجراءات محددة بينها مصادرة جميع أملاكهم في سوريا، وذلك عقب الجولة الثانية من مفاوضات جنيف٢!

وكذلك المادة التي تشترط في المرشح أن يكون «مقيماً في الجمهورية العربية السورية مدة لا تقل عن ١٠ سنوات إقامة دائمة متصلة عند تقديم طلب الترشيح». فمعظم رموز المعارضة هم من المنفيين قسراً عن بلدهم ومنذ أكثر من عشر سنوات. أما من لا يشمله هذا الشرط فتتكفل به الفقرة التي تشترط أن لا يكون المرشح محكوماً، فالذي نجا من النفي لم ينج من السجن والمحاكمة بتهم شتى أبرزها «وهن عزيمة الأمة»، وإذا ما كتب لمعارض أن ينجو من كل ذلك تأتي فقرة حاسمة لتسدد الضربة القاضية، تلك الفقرة التي تشترط على المرشح أن يحصل على تأييد خطي لترشيحه من ٣٥ عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب!!

على كل فالانتخابات الرئاسية ليست هي المهمة بحد ذاتها بل بما تنطوي عليه من دلالات، فالسماح بإقامة الانتخابات وفق ما يخطط النظام له يعني أن لا تحرك جدي ضد هذا النظام، لا الآن ولا في المدى المنظور، وبتجاهل هذا الاستحقاق يكون المجتمع الدولي قد فوت فرصة ثمينة ومواتية لإيجاد مخرج مناسب (عدم ترشح الرئيس الذي من شأنه أن يفتح باباً للحل)..

وكذلك فالانتخابات، بنتيجتها المعروفة سلفاً، تعني أن روسيا تتراجع عن كل وعودها وإشارات مرونتها وتتخلى عن التسوية التي أوحت بها في مناسبات عدة، وهي ستعود بنا إلى المربع الأول حيث «لا يجوز الإطاحة قسراً برئيس منتخب شرعياً»..

الاستحقاق الثاني الذي يحتضنه صيف هذا العام هو الملف الكيماوي السوري، فإذا مرت أشهر هذا الصيف دون أن يفي النظام بالاتفاق الذي وافق مع الروس عليه، ودون أن تحرك الولايات المتحدة ساكناً، فهذا يعني أن خطاً أحمر آخر قد تم تخطيه كما يعني أن مزيداً من الخطوط الحمر سوف يتم تخطيها دون ردة فعل أو تحرك من أي نوع، أما إذا كانت واشنطن جادة هذه المرة فإن موعد تحركها يجب، حسب مراقبين أمريكيين، أن لا يتعدى فترة الصيف.

ثالثاً إذا كانت مفاوضات إيران مع الغرب حول ملفها النووي قد تأخذ وقتاً طويلاً لتصل إلى نتيجة حاسمة واتفاق نهائي، فإن الجميع متفقون على أن الأشهر الستة القادمة (حتى نهاية الصيف) كفيلة بأن تبين الوجهة النهائية لهذه المفاوضات وكفيلة بأن توضح مقدار التقدم، وبالتالي مقدار الأمل بصفقة شاملة. والصفقة كما هو مرجح لن تقتصر على الملف النووي بل ستتعداه إلى دور إيران في المنطقة، وخاصة في سوريا. الشيء الذي يعني أن جزءاً لا يستهان به من أوراق الحل السوري مرتهن بهذه المفاوضات وبمصيرها، ومن هنا حتى نهاية الصيف سوف يتضح إذا ما كان هناك ملامح اتفاق إيراني أمريكي، أو اننا سوف نشهد خيبة جديدة كالتي مني بها الأمريكان مع الروس.

رابعاً هناك الأزمة الأوكرانية، إذ تقدر معظم التوقعات أن تظهر الأشهر القادمة الصورة التي سوف تستقر عليها العلاقة الأمريكية الروسية في أوكرانياً، وبالتالي في العالم أجمع. هل ستتخذ هذه العلاقة شكل حرب باردة طويلة الأمد؟ أم أن الأزمة الأوكرانية سوف تكون مناسبة لإيجاد صيغة تعاون مثمر وشراكة مستقرة؟. بالطبع تحديد الإجابة سوف يحدد شكل التأثر السوري ونوعه.

لا شك أن صيف الـ ٢٠١٤ في سوريا سيكون ساخناً للغاية، ومع ذلك نحن نعول عليه في أن ينبئنا بما إذا كان هو الصيف الساخن الأخير أم أننا سوف نشهد المزيد من فصول الصيف الساخنة التي يترتب علينا الاعتياد عليها؟!

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٠) ٢٠١٤/٣/١٧

آذار جديد حزين.. وتستمر الحرب.. وأحلام الثورة

يارا بدر

تختلف الأرقام وتتباين قليلاً حول أعداد القتلى تحت التعذيب في سوريا, كما حول جميع الأرقام بعدما استطالت الحرب وهي تجتاز آذارها الثالث نحو ربيع جديد وربما شتاء مر جديد. إذ وثّق «مركز توثيق الانتهاكات» (٤٦٢٨) حالة وفاة تحت التعذيب في معتقلات النظام السوري, وتشمل الوفاة الناتجة عن التعذيب المستمر, والإعدام الفوري بعد التعذيب, بالإضافة إلى من أُعدِم ميدانياً. منهم (٣٤٧) قتيلاً هم أسرى لدى الجماعات الجهادية المُسلّحة مثل «داعش», من الضحايا من أُعدِمَ بعد تعذيبه ومنهم من أُعدِمَ بشكلٍ فوري.

في آذار الثالث ٢٠١٤ للثورة السورية أجلس في المقهى الصغير ذاته من أسبوع, ومنذ أسبوع فتح الرب خيره قليلاً على مدينة البحر التي شحّ ماؤها. اليوم المقهى أرق قليلاً من الأيام الماضية. بضع طاولات وعوض ذاك الضجيج الذي ملأ رؤوسنا في الأيام الماضية نسترخي مع صوت «فيروز», وعلى الشاشة أمامي تمر صورة شهيد جديد تحت التعذيب.

شهيد جديد كان جارنا قبل عام مضى, قبل أن أرحل وقبل أن يُعتقل, وكنت أقول له «عمو», شهيد زارني -ربما- حين خرجت من فرع المخابرات الجوية, وبعدها حين خرجت من سجن «عدرا» للنساء, وابتسم لي بحب. لكنني لا أريد أن أتذكر. أرفض أن اسمح للذاكرة بالتدفق كمطر بيروت الناعم غالباً, والذي يغدر بالعابرين القلائل في الأزقة المُظلمة بسيل غاضب من حبات مطر تكبر وتكبر لتنفجر لحظة ارتطامها بجسدك, بالشارع, بورقة الشجر الخضراء. إلاّ أنّ اليقين يتسلل, يسرقني, ويقول لي بحكمة الجدات: أنت تعرفينه. وتعرفين وجع والدك لفقدانه. وجع كل الأصدقاء. تعرفين أنّ له عائلة, زوجة تحبه, وأطفال هم الآن فقط في قلب الوجع.

وحيداً سيبقى ذاك السؤال يتردّد كالصدى دونما جواب, ليس في قادم الأيام للعائلة الصغيرة, بل لمستقبل سوريا بأكملها: ما الذي يمكن أن يقوم به إنسان, ويستحق عقاباً عليه التعذيب حتى الموت؟؟؟

أعود عبر الفيديوهات المُحمّلة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى أشهر البداية, كما تعود بنا الأحاديث كلّ آذار حول البداية, وسؤال الهوية المصيري اليوم: هل هي حرب أهليّة أم ثورة؟ هل هي ثورة أم حراك ثوري أم انتفاضة؟ نبحث في الشعارات الأولى واللافتات الأولى ومظاهرة المرجة, واعتصام الأهالي أمام وزارة الداخلية للمطالبة بالمعتقلين, ومظاهرات درعا, وليالي الشباب في ساحة الساعة في حمص, علّنا نتذكر هويتنا, وربما نكتشف سبباً يستحق أن يُعذّب المرء عليه حتى الموت, ببطء, بلذة من الجلاّد, صرخة إثر صرخة, ودم يطفر في كل الزوايا.

هو شعار واحد, عاد ثوّار مدينة «كفرنبل» لرفعه اليوم ١٥ آذار ٢٠١٤: (الله .. سوريا.. حريّة وبس), وقبله كانت صرخة: (الشعب السوري ما بينذل) التي هتفها شباب سوق الحريقة في دمشق.

فهل من أجل هذا يُعذّبون حتى الموت؟ لكسر كرامتهم وأرواحهم بعد أن صرخوا ملئ حناجرهم بحلمهم الكبير, بحقهم السامي بالكرامة الإنسانية, وبأنّ الإنسان ليس حيواناً أو شيئاً؟ أم هي سياسة عقابيّة تهدف إلى الانتقام منهم كأفراد, وجعلهم عبرة يخشى الآخرون مصيرها؟ أم كلاهما؟

لماذا قرنت عدالتك يا رب بالتعذيب في جهنم إلى أبد الآبدين وأنت الرحمن الرحيم؟ لماذا تكاثرت صور جبروتك أكثر من عدالتك في مُخيلتنا الشعبية المتوارثة شفاهاً ونصّاً؟؟ لماذا سمحت أن يُهشّم مفهوم العدالة وأن يغدو العقاب أكبر من أي ذنب حين تفتح أبواب العذاب إلى المدى اللا نهائي لتلك الروح الخاطئة. لماذا سمحت لنا أن نقع فريسة الثنائيات من صح وخطأ, من حق وباطل, من إيمان وكفر, ومن نور وظلام؟ أين غابت تلك المساحة ما بينهما حيث التوبة والمغفرة؟ تلك المساحة التي نتلمس حدودها في قول «المسيح»: (من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر)؟ وأنت الرحمن الرحيم يا رب؟؟ أخبرونا أنّ الغضب خطيئة من سبع خطايا أو عشر, خطايا كُبرى لكنها لم تشمل التعذيب, فكيف هذا يا رب؟؟ كيف يكون الغضب والحسد والرغبة والشراهة والكسل والغرور والجشع كلّها خطايا, ولا يكون التعذيب خطيئة؟؟

أتوجه إليك بالسؤال بحثاً وراء حلم عدالتك, إذ في بلادنا ما أضيق الأمل بالعدالة. في بلادنا لن يتسع المستقبل للمزيد من صرخات التعذيب, وعلى جميع الضحايا تلمس طريقة المغفرة أو إدعائها كي لا تبقى البلاد حطام, وكي يسير جميع الأطفال إلى غَدِهم المَهْجور بالدم. وربما وحدهم القتلى تحت التعذيب سيزورون ليل جلاديهم, يملؤون ساعاتهم وزوايا حيواتهم, ومن تجربتي الصغيرة بماضيّ القصير أدرك أنّ هذا مجرّد وهم رومانسي ككل أوهام العدالة.

في الذكرى الثالثة لصرخة الحرية الأولى أطلقت منظمات حقوقية دولية (أمنيستي- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان- الفيدرالية الدولية- فرونت لاين ديفندرز- هيومن رايتس ووتش- مراسلون بلا حدود) حملة «الحرية للأصوات المقموعة في سوريا» التي تحاول أن تلقي الضوء على: «معانات ٣٧ حالة رمزية» من المعتقلين والمخطوفين. «منذ بدء المظاهرات الشعبية السورية من ثلاثة أعوام، تم استهداف و بشكل خاص نشطاء المجتمع المدني و العاملين بالإعلام والعاملين بالمجال الطبي من قبل القوات النظامية والميليشيات الموالية للنظام أو من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. تمّ اعتقال أو اختطاف العديد منهم نتيجة لنشاطهم السلمي أو عملهم».

في ذات الوقت تستمر الحرب, التي أفادت الأخبار الإعلامية بسقوط منطقة «يبرود» ذات الأهميّة الإستراتيجية بيد قوات النظام السوري في يوم الذكرى الثالثة ١٥ آذار ٢٠١٤. وعلى مواقع التواصل الاجتماعي يواصل الحالمون ممارسة نشاطهم الذي يحاول أن يُخفف وطأة الموت والجوع الذي حوّل سوريا إلى أكبر كارثة إنسانية عالمية يشهدها القرن الحادي والعشرين, فَصُمّمت عشرات الملصقات الملونة التي تحكي حكاية ثلاث سنوات من الثورة والحرب. وكُتبت المقالات والمدوّنات, والبعض كتب شعراً, خرجت المظاهرات في بعض العواصم العالمية مثل واشنطن في أميركا, ولكن وقبل أن يُقرع جرس يوم ١٥ آذار بثلاث أيام سُلّم جثمان الناشط السلمي «مروان حاصباني» إلى ذويه وكان «حاصباني» اعتقل بتاريخ ١٧ شباط ٢٠١٤ وتعرّض للضرب المُبرح في منزله.

ثلاث سنوات ويبقى الجوهري هو حُلمنا, وهو حقنا الأول والأخير, بعد أن سُلبت منّا جميع الحقوق حتى حق الحياة, نحن المستضعفون والضحايا, نحن حملة الذاكرة الثقيلة, حلمنا ببلاد أكثر احتراماً لحقوق الإنسان وكرامته, حلمنا بعدالة أكثر واقعية وإنصافاً. حلمنا بأنّه ذات يوم, سيكون الخوف أقل, وبأنّ الجلاد سينظر في عين زوجة قتيله, وأمه, وابنته, وربما يعتذر صادقاً. ربما يقبل بأن يفتح طريقاً للمغفرة كما فتح طريقاً للقهر. من حقنا أن نحلم بأنّ بلادنا ذات يوم لن يُقتل فيها الإنسان باسمك يارب, ولن تكون كذلك مرتعاً لحيونة الإنسان.

ويستمر الطريق, ويقول محمود درويش عمّن رحلوا:

«تُنسى، كأنك لم تكن
خبراً، ولا أثراً... وتُنسى
هناك من تمشي خطاه
على خطاي، ومن سيتبعني إلى رؤياي.
حراً من كناياتي ومن لغتي، فأشهد
أنني حيّ وحرّ
حين أُنسى».

هيئة التنسيق وتمثيل الشعب السوري

فداء يونس

وجه السيد حسن عبد العظيم المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية في سوريا، بتاريخ ٠٩/ ٠٣/ ٢٠١٤ رسالة الى أمين عام الجامعة العربية د. نبيل العربي، مفادها الطعن بتمثيلية الائتلاف الوطني لقوى الثورة والتغيير، والاعتراض على مشروع إشغال الائتلاف لمقعد سوريا الشاغر في الجامعة العربية.

في سياق الرسالة يسعى المنسق العام لهيئة التنسيق للنيل من تمثيلية الائتلاف لقوى المعارضة، باعتباره «لا يمثل جميع قوى المعارضة السورية، بل قسما صغيرا منها»، متجاهلاً حقيقة أن أغلب مكونات هيئته العتيدة هي مكونات خلبية، ومسميات تفتقد الجسم الحقيقي الذي يحملها، متابعاً التشكيك باعتراف بعض دول الجامعة العربية، ومتجاهلاً اعتراف ١٣٠ دولة من أصدقاء الشعب السوري.

لكن اتهام الائتلاف بأنه «لم يتخلَّ عن خيار العنف الذي دمر سوريا ومزق وحدة شعبها»، يشكل تعاميا عن عنف النظام ومجازره الوحشية وبراميله المدمرة، بل يخلي مسؤولية هذا النظام عن كل العنف وتلك الجرائم المرتكبة!

بالطبع يمكن تجاهل أوهام السيد عبد العظيم عن «اللقاء التشاوري الذي نعمل عليه مع قوى المعارضة المختلفة» كبديل عن الائتلاف، لكن إصراره على إبقاء مقعد سوريا في الجامعة شاغراً حتى انضاج فرص الحل السياسي التفاوضي يشكل نوعاً من عمى الألوان السياسي، في زمن تتحدث فيه أغلب التقارير عن مدى مفتوح بالمعنى النسبي للصراع في سوريا، في ظل رفض النظام لأي حل سياسي.

وهذا يُعيدنا إلى البند الأول في أسباب رفض الهيئة لإشغال مقعد سوريا في الجامعة من قبل الائتلاف، والذي ينص على أن: «الائتلاف الوطني السوري لا يمثل الدولة السورية، ومقعد الجامعة هو للدولة السورية»! فهل يكون لدى الهيئة وهم عن استقلالية الدولة في سوريا عن سلطة آل الأسد خلال العقود الأخيرة؟ أم هي تذهب في لعبة التواطؤ مع تلك الدولة/ السلطة، إلى حدّ تجاهل حقيقة الثورة وما نتج عنها؟

كاريكاتير العدد

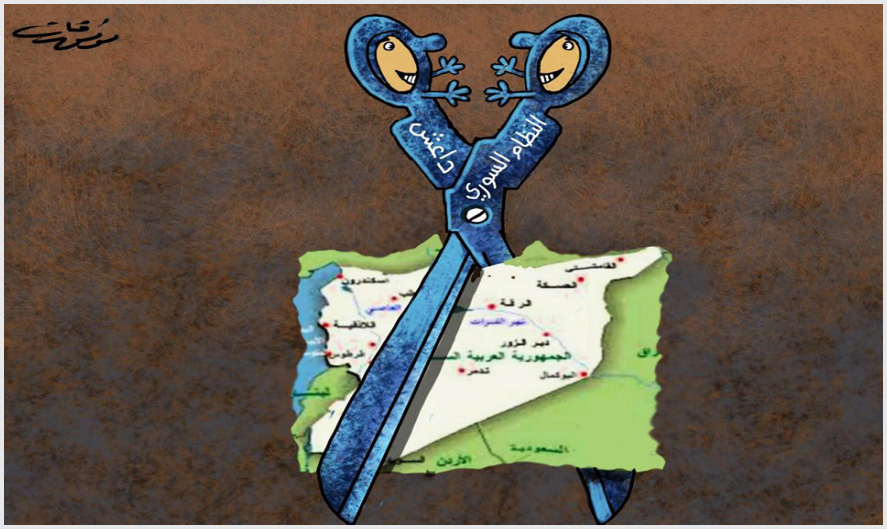

الثورة المغدورة

جورجيت أسعد

ولجت الثورة السورية مطلع هذا الأسبوع عامها الرابع محملة بالكثير من الإحباط والغدر، ولجت عامها الرابع على وقع الأنباء التي تتحدث عن سقوط يبرود في أيدي النظام وميليشيات حزب الله وسواها الطائفية.

كنا نقرا التقارير التي تتحدث عن مقتل ١٤٦ ألفاً و٦٥ شخصاً منذ اندلاع الثورة وحتى ١٢ آذار الجاري، كما وثق المرصد السوري لحقوق الانسان، مشيراً إلى أن نصفهم من المدنيين، الذين بلغ عددهم ٧٣ ألف و٧٨٣ شخصاً، بينهم ٧ آلاف و٧٩٦ طفلاً، و٥ آلاف و١٦٦ أنثى فوق سن الثامنة عشر.

لكن المرصد ذاته استدرك بأن تلك الإحصائية لا تشمل أكثر من ١٧ ألف مفقود داخل معتقلات النظام، وآلاف آخرين فقدوا خلال اقتحام قوات النظام لمناطق عدة ارتكبت فيها المجازر، مضيفاً أن الإحصائية الحقيقية لأعداد القتلى في سورية تفوق الأرقام السابقة بنحو ٦٠ ألفاً، وذلك لتعذر توثيق كامل الضحايا، نظراً للتكتم الشديد من قبل الأطراف، وصعوبة الوصول إلى ساحات المعارك.

كنا نتابع تلك التقارير حين دخل النظام إلى بلدة يبرود صباح يوم الأحد الماضي، بعد شهر من الصمود في وجه البراميل المتفجرة وصواريخ سكود وغارات الطيران والقصف المدفعي من دبابات النظام ومدافع الميليشيات الطائفية التي هبت لتدمير سوريا تمهيدا لاحتلالها.

مشروع طائفي نُسج باسم المقاومة والممانعة وتحرير بيت المقدس، لنكتشف أنه باعنا شعارات جوفاء بدماء شهدائنا، والعالم كله يتابع الحدث وتضحيات السورين ودماءهم التي سالت على جسر الحرية والكرامة خلال ثلاث سنوات من القتل والتدمير الممنهج الذي يمارسه النظام بحق الشعب الذي ثار على سلطته الاستبدادية.

خذلنا العالم تخوفا من الإرهاب الذي يسقيه من دمنا، ومع ذلك لا تبدو أي بارقة أمل لنهاية هذا الكابوس، فكما قال رئيس الائتلاف أحمد الجربا في هذه المناسبة «لا شيء ولا احد تمكن- أو اراد- انقاذ الشعب السوري من صواريخ وقنابل بشار الاسد، ولا من التعذيب حتى الموت في سجونه، ولا من الاختناق والموت بالغاز واسلحته الكيميائية».

وباستثناء روسيا وإيران لا يبدو الموقف الدولي نصرة لنظام الأسد على الثورة، ولا يبدو مفهوما بالمعنى الاستراتيجي أو التكتيكي، فأمريكا التي دفعت وماتزال تدفع ثمن التطرف الإسلامي الذي ولدته في افغانستان، بعد أن نجحت في تدمير النظام الشيوعي هناك، ولا زالت تحصد ثماره في مواجهات مع القاعدة أو طالبان وصولاً إلى داعش والنصرة، ماذا تأمل من تمكين التطرف الشيعي في منطقة أهم بكثير بالمعنى الجيو سياسي، لأنه يعني تمكين قوس الممانعة والصمود ما بين البحر الأسود والبحر المتوسط، وظلاله الممتدة عبر حوثيي اليمن إلى البحر الأحمر؟.

ماذا تنتظر الإدارة الأمريكية من تمكين ذلك القوس المتواشج مع النفوذ الروسي الصاعد في كل من القرم وجورجيا والجامح باتجاه المياه الدافئة على شواطئ المتوسط السورية؟

ربما تجد بعض الأنظمة في المنطقة تبريرا لخذلان الثورة السورية في خشيتهم من أن تلفح رياح الربيع العربي التي هبت منذ ثلاث سنوات ونيف سلطتهم، كما نشاهد في العراق والجزائر، إلا أن النعامة التي تدفن رأسها في الرمال، لن تنجح في إبعاد الخطر المحدق بها، مع أنها كفت عن رؤيته، وهذا أخطر بكثير.

فحركة التاريخ صاعدة مهما حاول الحكام التلاعب بعقارب الساعة، وستتهاوى عروشهم مهما تجبروا، ولا خيار أمام السوريين إلا بدحر جلاديهم ورحيل النظام والتطرف عن سوريا.